في فترة تاريخية ما ، متوافقة ومتماثلة مع اهداف ومصالح القـــوى والطبقـات الاجتماعية الوطنية والديمقراطية الاخرى.

لقد اكدت « الفئـــة البيروقراطيـــة » العسكرية والمدنية في دول العالم الثالث، وبالرغم من ان جذور معظمها يعود الى الطبقات والفئات الديمقراطية والبرجوازية الصغيرة (الفلاحية والمدينية) ـ وليست من « ابناء الاسر والعشائر » كما هي الحال في الاردن ـ انه سرعان ما تنتفي لديها كل السمات الديمقراطية ، وتبقى لفترة محتفظة ببعض الشحنات الوطنية ، الى ان تتخلى عنها بالتدريج ، او بصفقات خيانية صارخة ، كما هو حاصل امامنا في النظم العربيـــة ذات الطبيعـــة البيروقراطية ، رغم التقـــدم النسبـــي لتراتبها الاجتماعي .

من ذلك نصل الى تاكيد قولنا ، بخطأ الاستنتاج ، حول توفر امكانيـــة مـــا « لاكتساب » البيروقراطية العشائريـــة والاسرية المثقفة بعض سمات ديمقراطيـة وطنية .

كيف ولماذا قامت الحكومـــات المحليـــة (١٩٢٠) ؟

عند تقييمه لفترة قيام الحكومـــات المحلية بين شهري اب ١٩٢٠ ونيســـان ١٩٢١ ، اي حتى قيام الامير عبداللـــه بتشكيل حكومة مركزية للبلاد ، يستخلص المؤلف جملة من الملاحظات حول هـــذه التجربة ، ويتخذها كـ « مقياس » لدرجة التطور الاقتصادي الاجتماعي في البلاد اول هذه الملاحظات هي تأكيده على « ان ظهور الحكومات المحلية هو بمثابة اعلان عن نضج اجتماعي ـ سياسي في مختلف مناطق البلاد . ففي سائر المناطق تقريبا جرى الافصـــاح عن الحاجة الى وجـــود سلطة او هيئة سياسية ، اي بناء فوقـــي ملائم عكس نفسه في شكل حكومـــات محلية » ص ٤٩ . الخطأ الاول في هـــذا الاستنتاج يتجسد ، في كون الفتـــرة القصيرة التي قامت فيها الحكومات ، لـــم تتعد الثمانية اشهر ، ولا يمكن بالتالـــي اتخاذها مقياسا لدرجة تطور المجتمـــع ، وقاعـــــدة للتحليـــل نشيد عليهـــا استنتاجاتنا . فالتحولات والظاهرات التي يمكن اتخاذها كمقياس هي التي تجري على « اساس عصر ، او مرحلة تاريخية كاملة ، على اساس طول وقصر فتـــرة الانتقال والعوامل المؤثرة فيها » (٧) . ان اية تحولات تجري هنا وهناك ، ومهما بدت هامة وكبيرة في لحظة قيامهـــا ، فانها تبقى تحولات كمية ، تحولات فترة انتقال ، تؤثر فقط وتساعد على التنبـــؤ في المراحل اللاحقة . ولذا فان اسقـــاط هذا المقياس يسقط استطرادا اعتبـــار ظهور الحكومات المحلية « بمثابة اعـلان عن نضج اجتماعي سياسي في مختلـــف مناطق البلاد ، وهو الخطأ الثاني في هذا الاستنتاج .

بيد ان الكاتب اذ يفسر لنا ظهـــور الحكومات المحلية نتيجة النضج فـــي « مختلف مناطق البلاد » وحيث جـــرى الافصاح عن الحاجة الى وجود هيئـــة سياسية ، اي بناء فوقي ملائم ، لا يخبرنا، كيف تم انعكاسه في سلطات محليـــة ، وهل هو حقا تلبية للحاجة التـــي تـــم الافصاح عنها . واذا ما اخذنا بذلـــك الافتراض القائل بان تلك الحاجة تقررها فعلا شروط ومستوى الوضع الاقتصـادي الاجتماعي والسياسي ، فأن تلك الحاجـــة لم تكن مقتصرة ـ كما عبـــرت عنهـــا حكومة أربد وعجلون ومار يوسف ـ على كيان اردني وحكومة مركزية للبلاد ، بـــل واعتبار الكيان الاردني جـــزءا مـــن سورية ، الولاية الموحدة الاجزاء ، ابـــان السيطرة العثمانية ، وباعتبار الحركـــة

---

(٧) ـ **آسيا تختار** » ، مصدر سبـــق ذكره ، ص ٥٦ .